حتى في الواقع فان هذا بعيد لحصص الحيوة بالمؤمنين فيكون المراد الحيوة الكامل   وكان اسناد الزيادة الى الله تعالى حاجة
الى ذلك اذ يجوز ان يقال ان زيادة المرض فعل الله تعالى في غيرهم بان يكون سببا لشي آخر وقد اخذ هذا الكلام الكشاف وهو مذهب
الاعتزال   اي مؤلم فيه اي ان احدهما ان هذا اي اسناد الالم الى المؤلم ولم يثبت الكمال كما قال الشريف العلامة انما اقتصر صاحب الكشاف
على ذكر المجاز العقلي في عذاب اليم لما يقال ان الاليم بمعنى المؤلم كالسميع بمعنى المسمع فانه ليس بثبت ولكن ان قوله اي مؤلم دال على ان الاليم
بمعنى موجد الالم في الغير لكن قوله تعالى معناه اي العذاب متصف بالالم كما يظهر من تشبيه بجد جده في اول الكلام
والآخر اختلاف وعكس وجه قال تعالى الى معنى قوله توجه ان الاليم يصح ان يكون بمعنى ذي الالم لا بمعنى المؤلم فتامل   الى شطار   قال
دينهم جمع شاطر وهو المبالغ في الخبث   والكذب هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو وحرام كله فيه نظر فانه يجوز الكذب
في مواضع شتى لاعذار الشرعية كخوف ظالم ودفع فتنة بل قد يجب ولعل مراد المص بعدم الحرمة بعدم حظر الشريعة ... وعكس
ان قال ان المحرر قصد ما خبر الكاذب معناه فهو حرام اذ لا عذر في ذلك القصد وانما العذر في التلفظ به وما اذا اريد به
معنى آخر صحيح غير معناه الظاهر فليس في الحقيقة اخبارا عن الشيء على خلاف ما هو به وانما الاخبار عنه بحسب الظاهر ومن هذا
الكذبات الثلث المروية عن الخليل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وهي قوله اني سقيم وقول بل فعله كبيرهم وقوله هذا ربي
في شان الكواكب الثلث الاول فانه عليه السلام اراد بقوله اني سقيم اي مورد السقم فان كل انسان يعرض له الصحة والمرض
والمراد بل فعله كبيرهم فانه لم يرد معناه المطابقي بل المراد توبيخهم فكانه قال لعله فعل كبيرهم على مقتضى زعمكم
ان كل معبود فان شان المعبود ان يكون له مثل ذلك الفعل واراد بقوله هذا ربي انه ربي على زعمكم الباطل لانكم
تسجدون الكواكب كلها بقي ههنا قسم آخر وهو ان ... قال ما هو خلاف الواقع لمصلحة الشرعية لكن لا يقصد معناه بالجميع
ولكن باكل آخر هل يحرم هذا اولا والظاهر عدم الحرمة واعلم ان قوله تعالى بما كانوا يكذبون ... لفظ كانوا دال على عذابهم
باستمرارهم على الكذب فان لفظ كانوا ههنا للاستمرار فيفيد ان عذابهم لعدم توبتهم ورجوعهم عن الكذب   كالاستمرار
العلامة التفتازاني حكم بان الكذب قبيح كله فان اراد سمعا فسمعا وطاعة وان اراد عقلا فلا دليل عليه كيف
وقد يتعين لعصمة دم نبي ... في قوله سمعا وطاعة بكليته نظر فان الشرع قد جوز في بعض المواضع بل قد اوجب
مثل ما ذكر   فان ذلك مما يؤدي الى افساد ما في الارض ان جعلهم ... الافساد لانه ابطال للمنفعة اخراج الشيء
عن الاعتدال ... والفتن ... ابطال الشرع ... مستلزم للابطال ويؤدي اليه فهي سبب
مستلزم الافساد ويؤدي اليه ومستتبعه فلوحظ ... مجاز باعتبار استعمال الافساد وارادة ما يوجبه
فكان مجازا مرسلا تبعا كالاستعارة التبعية   قالوا انما نحن مصلحون الظاهر منه انه قصر افراد اي ليس حالنا

مطلب المجاز المرسل يكون تبعا كالاستعارة التبعية

حالنا مشتملة على الاصلاح والافساد بل نحن مقصورون على الاصلاح اي لما قيل لهم لا تفسدوا توهموا ان حالهم مشتملة
على الافساد فردوا القول بانهم انما نحن مصلحون ويحتمل ان يكون قصر قلب بان توهموا ان قول القائل لهم لا تفسدوا ان حصر حالهم
على الافساد فقلبوا ذلك الحكم بقولهم انما نحن مصلحون   جواب لاذا وورد للقائل غرضه انهم قالوا الا جواب لاذا وانما
نحن مصلحون رد للناصح   ورد لما ادعوه ابلغ رد وهو مستفاد من مجموع الامور المذكورة ولكل منها دخل فيه   للاستيناف
دال على انه جواب سؤال فيشعر بان الاهتمام   فان همزة الاستفهام الخ ذهب المص تبعا لصاحب الكشاف الى ان لفظ
الا وكذا اما ليست مركبة من همزة الاستفهام ... والانكار وحرف النفي للتنبيه على ان ما بعدها محقق فان همزة الانكار النفي يجعل الاثبات
لان النفي اثبات قال الشريف العلامة لكنها بعد التركيب صارا كلمتي تنبيه لدخولهما على ما لا يجوز دخول حرف النفي عليه كقولك الا ان زيدا
عالم وذهب كثيرون الى انه ليس فيهما تركيب اي الظاهر ان الاول اولى لان فيه نوع دقة وايضا كون همزة الاستفهام للانكار تحقيق
وكذا كلمة النفي فلا حاجة الى اعتبار كلمة مستقلة مستعملة للتنبيه بل يكفي التركيب منهما وقوله انما يتلقى بها القسم اي يجاب بها القسم
كان ولام التاكيد وحرف النفي بعد لما دل على التحقيق كان مشبها بحرف القسم فلذا يتلقى بما يتلقى بها   القسم
مقدمة ... مستعمل فيما بعد على الشيء وبعكسه   وتعريف الخبر وتوسط الفصل الخ اعرابها بالجر للعطف على ما سبق ويجعل   طلائع القسم اي الطليعة
ما بعدها بالجر وهو قوله واستعد ... لا يشعرون والمعنى انه رد هو ابلغ رد للاستيناف وايراد الا وان وتعريف الخبر
وضمير الفصل الكاين لرد تعريضهم وتوضيح الكلام ان ههنا غرضين احدهما المبالغة في وصفهم بالافساد وهذا ناظر
الى قهر كلامهم من قصرهم انفسهم على الاصلاح والثاني المبالغة في دفع تعريضهم على المؤمنين وهو انتفاء من كلامهم لكن هذا
التعريض مستفاد من تعريف الخبر وتوسط الفصل قال الشريف العلامة فعلى هذا وجه المبالغة ان تعريف الخبر وتوسط الفصل الاول
يفيد حصر المسند اليه في المسند والثاني يفيد تاكيد هذا الحصر وهذا ان كان مناسبا لرد دعواهم الكاذبة فانهم لما قصروا انفسهم
على الاصلاح قصر افراد اثبت ورد عليهم ان يقصروا على الافساد قصرا قلبيا اي مقصورون على الافساد ولا حظ لهم في الاصلاح لكن
يرد عليه ان تعريف الخبر بلام الجنس يفيد حصره في المبتدأ كما هو المذكور في المعاني ومشهور الاستعمال وان ضمير الفصل يفيد هذا الحصر
ويؤكد ... المبالغة ... في المصلحة انه ... المفسدين وجمعوا ما هم ويتصور ... رتبتهم
الكمية فالمنافقون ... هم لا يعدون ... فيكون الفصل مؤكدا لذلك الاتحاد الذي هو ادعى في التعريض افاد بعضهم
اولى وقد يقال في توضيح المبالغة الحاصلة من تعريف الخبر انه يدل على اتحاد المبتدأ مع المعهود في المعنى وفي هذا استدلال على حصر
المسند في المسند اليه ولا يخفى انه اذا اتحد شيئان كان كل منهما مقصورا على الآخر وكما قصر المسند على المسند اليه كان المسند اليه